

رؤية البرنامج



امتثالاً للأوامر السامية رقم 8240 بتاريخ 1439/2/19 هـ، ورقم 71574 بتاريخ 1440/12/17 هـ، تم إنشاء برنامج النظام الموحد للموارد الحكومية الذي يهدف إلى تطوير نظام موحد يغطي القيود المحاسبية والمالية، والموارد البشرية، والمشتريات وسلاسل الإمداد في القطاع الحكومي والذي من شأنه تحسين مستوى العمليات الحكومية ورفع كفاءتها. كما يسعى البرنامج إلى تنسيق وتوحيد جميع العمليات والسياسات والإجراءات الرئيسية بناءً على أحدث ممارسات المحاسبة والموارد البشرية والمشتريات وسلاسل الإمداد. يشكل نجاح برنامج النظام الموحد للموارد الحكومية عاملاً رئيسياً لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

الأهداف الاستراتيجية

يسعى برنامج النظام الموحد للموارد الحكومية إلى تحقيق التحول في العمليات الحكومية في المجالات التالية



تحسين كفاءة الإنفاق من خلال
تخفيض التكلفة التشغيلية
وتكلفة صيانة البنية التحتية
لنظم المعلومات



تمكين العمليات المالية
والموارد البشرية والمشتريات
والمخزون والمستودعات على
المستوى الوطني



تمكين التحول من النظام
المحاسبي على الأساس
النقدي إلى النظام المحاسبي
على أساس الاستحقاق



وجود منصة نظام موحد
ومتكامل بين الجهات
الحكومية لتمكين أتمتة وإجراء
المعاملات بشكل فعال

رحلة التحول للبرنامج



حالياً نحن في المرحلة الثالثة من البرنامج حيث تم عقد مجموعة ورش عمل تخص مرحلة تأكيد الوضع الراهن للجهات المستهدفة في البرنامج لدراسة وتأكيد جميع التشريعات والأنظمة الخاصة بتنفيذ وحوكمة هذه العمليات مع جميع الأطراف ذات العلاقة، وذلك للتهيئة والإعداد لمرحلة تصميم وإعادة هندسة الإجراءات الخاصة بالبرنامج.

المرحلة 1: المقارنة المعيارية وتصميم النموذج التشغيلي
للنظام الموحد للموارد الحكومية



المرحلة 2: تحديد المتطلبات الوظيفية والفنية لبرنامج النظام
الموحد للموارد الحكومية وإكمال الاستعدادات لانضمام
المقاول المعني بتكامل الأنظمة



المرحلة 3: تصميم البرنامج ابتداءً بمرحلة تأكيد الوضع الراهن
وإعادة هندسة إجراءات العمل طبقاً للممارسات الريادية ثم
تصميم الحلول التقنية بما يتماشى مع المعايير والمحددات
الاستراتيجية



المرحلة 4: إطلاق برنامج النظام الموحد للموارد الحكومية
وتنفيذه على الجهات الحكومية



تأكيد الوضع الراهن:

دراسة الوضع الحالي للجهات المشاركة (الجهات
المشرعة، والمركزية، واللامركزية) ويشمل الإطار
العام ومجالات الاختصاص وكذلك الأنظمة
واللوائح ونموذج العمل الحالي، ومناقشة
المبادرات والمشاريع الحالية والمستقبلية

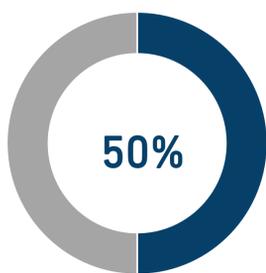
إعادة هندسة إجراءات العمل:
إعادة هندسة إجراءات عمل الجهات المشاركة
(المشرعة، والمركزية، واللامركزية) ويشمل
تطوير النسخة المعيارية لإجراءات العمل



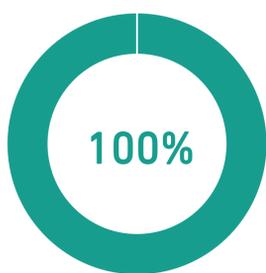
ما تم انجازه



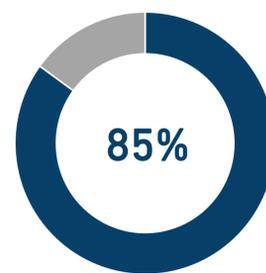
جاري العمل حالياً على إقامة ورش عمل مع الجهات المشرعة
والجهات المركزية واللامركزية المشاركة في المرحلة الحالية من
البرنامج وملاك الأنظمة الوطنية لتأكيد الوضع الراهن للتشريعات
والإجراءات والأنظمة الوطنية ذات الصلة.



جهات حكومية مستهدفة شاركت
في ورش عمل تأكيد الوضع الراهن



جهات حكومية مستهدفة تم
إشراكها في البرنامج حتى الآن



تم الانتهاء من ورش عمل تأكيد الوضع
الراهن مع الجهات الحكومية المشرعة



92% يتطلعون إلى المساهمة في نجاح البرنامج

صوّت الحضور الذين شاركوا في
استبيان ورش عمل تأكيد الوضع الراهن
لبرنامج النظام الموحد للموارد
الحكومية على أنهم يتطلعون إلى
المساهمة في نجاح البرنامج

ملّك البرنامج

وفقاً للأمر السامي القاضي بإنشاء برنامج النظام الموحد للموارد الحكومية، تم تحديد الجهات التالية كملك للبرنامج لتقديم الدعم الاستراتيجي للبرنامج فيما يخص الشؤون المالية والمشتريات والموارد البشرية.



وزارة الموارد البشرية
والتنمية الاجتماعية



وزارة المالية



هيئة المحتوى المحلي
والمشتريات الحكومية



هيئة كفاءة الانفاق
والمشروعات الحكومية



الهيئة الوطنية للأمن
السيبراني



وزارة الاتصالات وتقنية
المعلومات



وزارة الدفاع

سيتم تطبيق البرنامج
تدريجياً على الجهات
الحكومية في المملكة
وسيستفيد منه موظفي
الحكومة في كافة مناطق
المملكة



“اليوم لدينا فرصة تاريخية لتحقيق إنجاز كبير للمملكة

ينتج عنه إجراءات سلسلة ومبسطة ومختصرة تعزز
من قدرات صنع القرارات السليمة في الأوقات
المناسبة. أتطلع للعمل معكم والحصول على
دعمكم بشكل كامل حتى تكونون أنتم قادة هذا
النجاح الكبير الذي سنشهده قريباً مثلما نجحنا في
مشاريع أخرى كثيرة معكم”



سعادة المهندس يوسف الحرقان
الرئيس التنفيذي

وحدات عمل برنامج النظام الموحد للموارد الحكومية



وحدة إدارة التغيير

- بناء وتعزيز القدرة المؤسسية للبرنامج على إدارة التغيير على مستوى الجهات الحكومية المعنية.
- تصميم منهجية وأنشطة إدارة التغيير والتي تتضمن الارتباط والتواصل الفعال مع أصحاب العلاقة.
- رفع مستوى وعي جميع الجهات الحكومية المستفيدة من النظام الموحد للموارد الحكومية.
- تحليل كل جهة حكومية تم اختيارها لتطبيق النظام ومن ثم تصنيفها كجهة مركزية أو لامركزية. بالإضافة إلى دراسة جميع طلبات الاستثناء المقدمة من الجهات الحكومية والرد عليها.
- العمل بشكل تعاوني مع وحدات البرنامج وبناء العلاقات مع الجهات الحكومية المعنية لضمان تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتطبيق النظام.

وحدة إدارة التحول الاستراتيجي

- تُحدد الوحدة نموذجي الحوكمة والتشغيل للبرنامج بما يضمن اتخاذ القرارات بشكل فعّال وفي الوقت المناسب.
- تحديد الاتجاه والاستراتيجية والأولويات للبرنامج بوضع خارطة التحول للبرنامج والعمل على متابعتها.
- وضع المنهجية الملائمة لتنفيذ البرنامج وفق المنهجيات العالمية الرائدة.
- تحديد أدوات القياس ومؤشرات الأداء لمتابعة أداء وتنفيذ البرنامج والمشاريع التابعة له.

وحدة تصميم الأعمال

- تحديد وإدارة الاعتمادية بين إجراءات العمل في جميع الجهات الحكومية. كما سيتم مواءمة فريق تصميم الأعمال مع مسارات العمل الوظيفية الثلاثة: الشؤون المالية، والموارد البشرية، والمشتريات وسلاسل الإمداد.
- تصميم إجراءات العمل المستقبلية وتوثيق تفاصيل العمليات المستهدفة والعمليات الفرعية والمبادئ الإدارية.
- تقديم الدعم في تحليل إجراءات العمل وفهم متطلبات الجهات الحكومية ذات الصلة.

وحدة التصميم التقني

- ضمان توفير جميع الوثائق والمخرجات التقنية ذات الصلة من فريق برنامج النظام الموحد للموارد الحكومية والجهات الحكومية الأخرى المطلوبة لتمكين التصميم والتنفيذ الناجح للبرنامج.
- تقديم التوصيات والموافقة على التصاميم المتعلقة بعناصر النظام.
- دعم المقاول المعني بتكامل الأنظمة في تصميم وتطوير هيكلية الوضع المستهدف.

وحدة الجودة والمخاطر والأمن السيبراني

- تنفيذ عمليات تقييم منتظمة للجودة في مراحل البرنامج الرئيسية.
- وضع الضوابط الرقابية لإدارة مخاطر وجود البرنامج، حيث يتم إدارة الضوابط من خلال التقييمات الشاملة والمراجعات المرئية والتقييمات المستهدفة للبرنامج.
- وضع معايير إدارة نظم المعلومات بالإضافة إلى تحديد وحماية المعلومات الهامة.

الخطوات التالية



سيتم استكمال ورش عمل مرحلة تأكيد الوضع الراهن في شهر ديسمبر 2021 مع ممثلي الجهات الحكومية المركزية واللامركزية المشاركة في المرحلة الحالية من البرنامج حيث سيتم تقديم تعريف عام عن احتياجات المرحلة الحالية من البرنامج ومناقشة الإجراءات الخاصة بتنفيذ العمليات داخل الجهات المعنية. كما سيتم استكمال عقد ورش العمل الفنية مع ممثلي الجهات الحكومية المعنية لمناقشة الأنظمة الوطنية والإعداد لمرحلة تصميم وإعادة هندسة الإجراءات الخاصة بالبرنامج.

الأسئلة الشائعة عن البرنامج

يتطرق هذا الجزء إلى أهم الأسئلة الشائعة عن برنامج النظام الموحد للموارد الحكومية والتي تم طرحها من قبل الجهات الحكومية، وسيتم تحديث قائمة الأسئلة الشائعة بشكل دوري.



ما هو النظام الموحد للموارد الحكومية؟

يعرف النظام الموحد للموارد الحكومية UGRP بأنه نظام إلكتروني موحد شامل للأنظمة المالية والموارد البشرية والمشتريات وسلاسل الإمداد يحقق تسهيل وتسريع الإجراءات والمرونة في تطويرها وتحقيق الشفافية ودعم اتخاذ القرار، وتوفير تقارير تفصيلية دقيقة وحديثة من كافة الجهات، ويعتمد في تصميمه الهيكلي على النموذج الهجين (Hybrid)، ويكون نظاماً أساسياً إلكترونياً (مركزياً) يخدم جميع الجهات الحكومية المشمولة في الميزانية العامة للدولة، ويدعم التكامل مع الجهات التي لديها أنظمة موارد حكومية مستقلة والتي تصدر لها موافقة من اللجنة الوطنية للنظام الموحد للموارد الحكومية لمدة زمنية مؤقتة تحددتها اللجنة.



ما هي فوائد النظام للموظفين والجهات الحكومية بشكل عام؟

يقدم برنامج النظام الموحد للموارد الحكومية نظاماً موحداً ومتكاملاً للأنظمة المالية، والموارد البشرية، والمشتريات وسلاسل الإمداد وذلك بالربط بين جميع الجهات الحكومية لدعم عملية اتخاذ القرارات بشكل سليم وشفاف مما يوفر بيانات دقيقة تمكن الموظفين من اتخاذ قرارات أفضل وأسرع وأكثر موثوقية، ويمكن طرق عمل جديدة وسلوكيات متوائمة مع العمليات والإجراءات المشتركة الجديدة، ويمكن الموظفين من تنفيذ مهامهم عبر منصة واحدة بدلاً من استخدام أنظمة متعددة وبالتالي تقليل الأخطاء وفترات الانتظار، ويزيد من تبادل المعرفة وتعزيز التعاون والتفاعل بين الجهات الحكومية حيث سيستخدم جميع الموظفين نفس التقنية وسيكون لديهم إمكانية الوصول إلى نفس البيانات كما سيكون للجهات التنظيمية إمكانية وصول أسرع وأسهل إلى المعلومات المطلوبة، ويأهل الموظفين وتدريبهم على استخدام أحدث التقنيات وطرق العمل. سيؤدي ذلك إلى الارتقاء بقدراتهم ورفع درجات تطورهم الشخصي على افضل الممارسات التقنية والمعرفية.



ما الفرق بين الجهات المركزية والجهات اللامركزية؟

الجهات المركزية: هي الجهات الحكومية التي سيتم تطبيق النظام الموحد للموارد الحكومية لديها بشكل مركزي دون الحاجة الى استخدام الأنظمة القائمة ذات العلاقة.

الجهات اللامركزية: هي الجهات الحكومية التي ستستمر باستخدام أنظمتها الحالية وستقوم بالتكامل والربط التقني مع النظام الموحد للموارد الحكومية وفقاً لخصائص واشتراطات محددة.

يمكنكم التواصل مع فريق برنامج النظام الموحد للموارد الحكومية من خلال قنوات التواصل التالية: